جماعة غولن و"حركة الخدمة"

المحادثة التحليلية الكاملة حول

محاولة انقلاب تركيا 15 يوليو 2016، بنية الحركة، نفوذها، ومسار انهيارها

2026

By;

ChatGPT

السؤال 1

من وجهة نظر محايدة تماماً، وموضوعية جداً، ودقيقة لأقصى درجة.. هل كانت جماعة غولن التركية مسؤولة عن الانقلاب الأخير فعلًا؟ وهل ظهرت دلائل قاطعة تثبت ذلك؟ وهل فعلًا كانت على علاقة بقيادة الجيش المسؤولة عن الانقلاب؟ وإذا كانت جماعة الخدمة جماعة دينية، فما علاقتها بقيادات الجيش العلمانية الساعية للانقلاب؟

الإجابة

الخلاصة المحايدة

في انقلاب **15 يوليو/تموز 2016** يجب الفصل بين ثلاث دعاوى مختلفة:

1. **هل شارك ضباط مرتبطون بجماعة غولن؟**

الأدلة المتاحة تجعل الإجابة: نعم، بدرجة ثقة مرتفعة جداً.

2. **هل شكّل هؤلاء الضباط النواة التنظيمية الأساسية للانقلاب؟**

الأرجح: **نعم، لكن الانقلاب لم يكن غولنياً خالصاً؛ شارك فيه أيضاً ضباط من اتجاهات أخرى معارضة لأردوغان.**

3. **هل ثبت بدليل قطعي أن فتح الله غولن شخصياً أصدر أمر الانقلاب وأدار تفاصيله؟**

الإجابة الدقيقة: **لا؛ لم يظهر علناً دليل مباشر حاسم من نوع أمر مكتوب، أو تسجيل موثّق، أو اتصال مثبت، أو شهادة مستقلة لا يشوبها نزاع تثبت أنه أصدر الأمر بنفسه.**

إذن، الصياغة الأكثر دقة هي:

من المرجح جداً أن شبكة ضباط مرتبطة بجماعة غولن كانت عنصراً مركزياً في التخطيط والتنفيذ، لكن المسؤولية الشخصية المباشرة لفتح الله غولن، وكذلك الرواية التركية التي تنسب كامل الانقلاب حصراً إلى الجماعة، لم تثبتا علناً بالدرجة القطعية نفسها.

أولاً: ما الأدلة القوية على تورط شبكة غولنية؟

1. مركز قيادة الانقلاب في قاعدة أقنجي

كانت قاعدة **أقنجي الجوية قرب أنقرة** مركزاً أساسياً لقيادة العمليات الجوية، ومنها أقلعت طائرات قصفت البرلمان ومواقع حكومية، وفيها احتُجز رئيس الأركان خلوصي أكار. وعُثر قرب القاعدة على مدنيين لهم صلات قوية بالحركة، وظهر بعضهم في تسجيلات المراقبة داخل مقر السرب الذي استخدمه الانقلابيون. (aa.com.tr)

من أبرز هؤلاء:

- عادل أوكسوز، أستاذ في كلية الإلهيات، وصفته السلطات وشهادات بعض المتهمين بأنه المسؤول المدني أو «إمام» شبكة الحركة داخل القوات الجوية.
- كمال باتماز وهارون ينيش ونور الدين أوروتش وهاكان تشيتشك، الذين ارتبط بعضهم بمؤسسات أو شخصيات من الحركة.
- سافر أوكسوز وباتماز إلى الولايات المتحدة على الرحلة نفسها قبل الانقلاب بأيام، وعادا معاً، ثم وُجدا في محيط القاعدة بعد فشل الانقلاب، رغم إنكارهما معرفة بعضهما. (ecfr.eu)

هذه المجموعة المدنية داخل مركز قيادة عسكري هي **أقوى حلقة مادية** تربط شبكة غولن بالانقلاب.

2. شهادات ضباط عن انتمائهم إلى الشبكة

قدم عدد من الضباط والطيارين إفادات قالوا فيها إنهم كانوا مرتبطين بشبكة الحركة منذ مراحل الدراسة، وإن «إخوة كباراً» أو مسؤولين مدنيين كانوا يتابعونهم منذ المدارس العسكرية، ويساعدونهم ويحافظون على الاتصال بهم خلال مسارهم المهني. وتتشابه هذه الإفادات في وصف نظام خلايا لا يعرف أفرادها بالضرورة بقية أعضاء الشبكة. (ecfr.eu)

وجود بعض الاعترافات تحت ظروف احتجاز سيئة أو مع ادعاءات تعذيب يمنع اعتمادها منفردة، لكنه لا يلغي تلقائياً الأدلة الأخرى، مثل التحركات والسجلات المصورة والاتصالات والعلاقات السابقة.

3. وجود سابق للحركة داخل أجهزة الدولة

حتى قبل الانقلاب كان معروفاً أن للحركة نفوذاً داخل الشرطة والقضاء والبيروقراطية، وأنها تحالفت لسنوات مع حزب العدالة والتنمية ضد المؤسسة الكمالية والعسكرية القديمة. لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني أقرت بأن الحركة والحزب الحاكم كانا حليفين، وأن أنصار الحركة اخترقوا مؤسسات الدولة، مع خلاف حول مدى مركزية هذا الاختراق ومن كان يديره.

(publications.parliament.uk)

كما خلصت دراسة لمؤسسة RAND إلى أن محاولة الانقلاب نفذها فصيل متمرد داخل القوات المسلحة، وأن هناك تقارير موثوقة بأن التنفيذ عُجّل به خشية حملة تطهير واعتقالات مرتقبة لضباط يشتبه في انتمائهم إلى غولن قبل اجتماع المجلس العسكري الأعلى في أغسطس 2016. (rand.org)

ثانياً: لماذا لا يمكن وصف الأدلة بأنها «قاطعة» في كل جوانبها؟

لا يوجد «دليل» ضد غولن شخصياً

لا يتوافر في المجال العام:

- أمر مباشر صادر عن غولن ببدء الانقلاب.
- تسجيل صوتي أو مرئي موثوق له وهو يوافق عليه.
- رسالة مشفرة ثبت فنياً وقضائياً أنها صادرة منه.
- شهادة مستقلة خضعت لاختبار قضائي حر تثبت أنه أصدر التعليمات.

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية خلص إلى وجود أدلة كافية تربط أتباع غولن بالانقلاب، لكنه وصف الأدلة التي تربط غولن شخصياً بأنها محدودة. (ecfr.eu)

المحاكمات التركية لم تكن كلها بمعايير واحدة

أصدرت المحاكم التركية أحكاماً قاسية بحق مئات العسكريين والمدنيين، بما في ذلك قضية قاعدة أقنجي. لكن البيئة القضائية بعد الانقلاب تعرضت لانتقادات شديدة بسبب:

- الاعتقالات الجماعية.
- الاشتباه بالتعذيب وسوء المعاملة.
- استخدام الانتماء الاجتماعي أو المصرفي أو التعليمي دليلاً على العضوية.
- اعتبار استخدام تطبيق ByLock أحياناً كافياً عملياً للإدانة.

وفي 2023 قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن النهج التركي في قضية يالتشن كايا، ولا سيما التعامل مع دليل ByLock، تضمن انتهاكات منهجية لمبدأ «لا جريمة ولا عقوبة بلا قانون» وللمحاكمة العادلة وحرية تكوين الجمعيات. وهذا الحكم لا يبرئ مخططي الانقلاب، لكنه يثبت أن **آلية إدانة كثير من الأشخاص لم تكن موثوقة بما يكفي لتعميم المسؤولية على كل من ارتبط بالحركة.**

(echr.coe.int)

التقييمات الخارجية لم تقتنع بالرواية الكاملة

في مارس 2017 قالت لجنة الشؤون الخارجية البريطانية إن الرواية التركية لم تكن حينها مدعومة بأدلة علنية صلبة، مع الإشارة إلى أنها لم تُدحض أيضاً بمعيار مماثل. وكان ذلك قبل انتهاء معظم المحاكمات، ولذلك فهو تقييم مبكر وليس الكلمة الأخيرة.

(publications.parliament.uk)

وفي الفترة نفسها قال رئيس الاستخبارات الخارجية الألمانية إن تركيا لم تنجح في إقناع الجهاز بأن غولن شخصياً كان وراء الانقلاب، لكنه رفض أيضاً نظرية أن حكومة أردوغان دبرت الانقلاب بنفسها. (reuters.com)

ثالثاً: هل كانت الحركة على علاقة «بقيادة الجيش»؟

هنا يجب التفريق بين:

القيادة الرسمية العليا للجيش

لم تنضم القيادة المؤسسية العليا للقوات المسلحة بكاملها إلى الانقلاب. رئيس الأركان **خلوصي أكار** احتُجز وأُجبر على الذهاب إلى قاعدة أقنجي، وظلت غالبية الجيش خارج الانقلاب أو وقفت ضده. وتشير الأرقام الرسمية إلى مشاركة نحو 8,651 عسكرياً، أي قرابة 1.5% فقط من إجمالي القوات المسلحة آنذاك. (aa.com.tr)

لذلك لا يصح القول إن «قيادة الجيش التركي» كمؤسسة نفذت الانقلاب.

قيادة الفصيل الانقلابي

شارك في الانقلاب جنرالات وعقداء وقادة قواعد ووحدات وضباط في مواقع حساسة، فضلاً عن مساعدين قريبين من القيادات العليا. وبعض هؤلاء ارتبط بالحركة، بينما نفى آخرون أي علاقة بها، ويبدو أن قسماً من الضباط غير الغولنيين انضم لأسباب مختلفة: معارضة أردوغان، أو الخوف من التطهير، أو اعتقادهم بأن قيادة الجيش بدأت تحركاً مؤسسياً. وتوجد تقديرات مستقلة ترى أن الانقلاب كان تحالفاً بين نواة غولنية وضباط آخرين «انتهازيين» أو معارضين لأردوغان. (newyorker.com)

رابعاً: كيف تتعاون جماعة دينية مع ضباط جيش علماني؟

هذا الإشكال ظاهري أكثر منه حقيقياً، لعدة أسباب:

الجيش لم يكن كتلة فكرية واحدة

القوات المسلحة التركية كانت رسمياً مؤسسة كمالية علمانية، لكن ذلك لا يعني أن كل ضابط فيها كان علمانياً عقدياً. كان من الممكن لضباط متدينين إخفاء توجهاتهم، لا سيما في الفترات التي كان فيها التدين الظاهر عائقاً أمام القبول والترقية.

استراتيجية الحركة اعتمدت على التعليم والتدرج المؤسسي

لم تتعامل الحركة مع المؤسسة العسكرية باعتبارها حليفاً علمانياً، بل باعتبارها مؤسسة دولة يجب الدخول إليها تدريجياً. وتشير مصادر إلى أن غولن شجع أتباعه تاريخياً على الوصول إلى مؤسسات الدولة دون إعلان هويتهم التنظيمية. كما وُصفت شبكة الحركة بأنها متعددة الطبقات، تضم دائرة اجتماعية واسعة ودوائر داخلية أكثر انضباطاً وسرية. (gov.uk)

التحالف كان سياسياً لا عقائدياً

ليس من الضروري أن يتفق جميع الانقلابيين أيديولوجياً. يكفي أن يشتركوا مؤقتاً في هدف واحد: **إسقاط أردوغان ومنع حملة التطهير**. بعد نجاح الانقلاب ـ لو نجح ـ كان من الممكن أن يبدأ صراع جديد بين الغولنيين والكماليين والقوميين وغيرهم على السلطة.

كما أن استخدام الانقلابيين خطاباً كمالياً، وتسميتهم أنفسهم «مجلس السلام في الوطن»، لا يثبت أن جميع المنظمين كماليون؛ فقد يكون ذلك غطاءً سياسياً مألوفاً لكسب شرعية الجيش والمجتمع.

التقييم النهائي بدرجات الثقة

مشاركة ضباط مرتبطين بغولن: شبه مؤكدة تاريخياً.

قيام شبكة غولنية بدور مركزي في التنظيم والتنسيق: مرجح بقوة.

أن الانقلاب كان غولنياً خالصاً دون ضباط من توجهات أخرى: غير مرجح.

علم بعض القيادات المدنية العليا في الحركة أو موافقتها: احتمال جدي وقوي، لكن الأدلة العلنية غير كاملة.

إصدار فتح الله غولن شخصياً أمر الانقلاب: لم يثبت علناً بدليل قطعي.

أن أردوغان اخترع الانقلاب أو دبّره بالكامل: لا توجد أدلة موثوقة تؤيد ذلك؛ الأرجح أنه انقلاب حقيقي استغلته الحكومة لاحقاً لتصفية نطاق واسع من الخصوم، بمن فيهم أشخاص لم يثبت اشتراكهم في الانقلاب. (ecfr.eu)

وبالتالي فإن الموقف الأكثر موضوعية ليس تبني الرواية الحكومية كاملة، ولا تبرئة الحركة كاملة، بل القول **إن النواة الأكثر ترجيحاً للانقلاب كانت شبكة عسكرية مرتبطة بغولن، ضمن تحالف أوسع، مع بقاء الحلقة التي تربط القرار مباشرة بشخص غولن غير مثبتة إثباتاً قطعياً مستقلاً.**

السؤال 2

نعم.. ولكن إذا لم يثبت صدور قرار من غولن بهذا الانقلاب هل يعني أنه حصل دون إذنه أو إن انقلاب داخلي حصل للحركة؟ وكيف لحركة لها هذا التاريخ الطويل والمضني في التغلغل في مؤسسات الدولة أن تراهن على مثل هذا الانقلاب الخاسر؟ وفي لحظة كانت تركيا فيها مستقرة ومزدهرة ولا يوجد أسباب قوية للانقلاب تجعل الشعب يلتف حوله أو يتلهف للخلاص من الحكومة الحالية؟

الإجابة

ملاحظتك منطقية جداً، وهي بالفعل من أقوى الاعتراضات على الرواية المبسطة القائلة: «**غولن أصدر أمراً، فتحركت الجماعة كلها لتنفيذ انقلاب محسوب**». فالعملية كما وقعت تبدو شديدة المجازفة، سيئة التوقيت، ومتناقضة ظاهرياً مع استراتيجية حركة بنت نفوذها بالصبر والسرية لعقود.

لكن هذا لا يقود بالضرورة إلى براءة القيادة، بل يفتح عدة سيناريوهات مختلفة.

أولاً: عدم العثور على أمر من غولن لا يعني تلقائياً أن الانقلاب وقع دون علمه

في التنظيمات السرية لا يُتوقع عادةً أن نجد أمراً مباشراً بصيغة: «نفّذوا الانقلاب يوم 15 يوليو». يمكن أن يكون القرار:

- موافقة شفهية نقلها شخص أو اثنان.
- تفويضاً عاماً من قبيل: «احموا الحركة ومنعوا القضاء عليها».
- إشارة دينية أو رمزية فُهمت داخل الدائرة المغلقة باعتبارها إذناً.
- قراراً اتخذته القيادة العملياتية العسكرية والمدنية، مع علم غولن بالاتجاه العام دون إدارته للتفاصيل.
- أو قراراً مستقلاً من جناح داخل الحركة فعلاً.

لذلك فهناك فرق جوهري بين عبارتين:

> «لم يُثبت أن غولن أصدر الأمر».

و:

> «ثبت أن الانقلاب وقع دون علم غولن».

الأولى صحيحة، الثانية **لم تثبت.**

بل إن لجنة الشؤون الخارجية البريطانية قالت إن مشاركة أفراد مرتبطين بالحركة تبدو واضحة، لكنها لم تجد أساساً علنياً كافياً للجزم بأن التنظيم بأكمله أو قيادته المركزية وجّها العملية. وأشارت أيضاً إلى أن طبيعة الحركة نفسها وتعدد شبكاتها وافتقارها للشفافية يجعلان تحديد مركز القرار بالغ الصعوبة. (publications.parliament.uk)

السيناريوهات الأكثر احتمالاً

1. موافقة من الدائرة العليا، دون أمر مباشر محفوظ

هذا السيناريو يظل ممكناً بقوة: تكون مجموعة صغيرة من «أئمة» القوات المسلحة والضباط قد عرضت الموقف على دائرة قريبة من غولن، وحصلت على موافقة عامة، ثم أدارت التفاصيل داخل تركيا.

ميزته التفسيرية أنه يشرح:

- وجود شبكة من الضباط المرتبطين بالحركة.
- ظهور مدنيين ذوي صلات غولنية في قاعدة أقنجي.
- حديث رئيس الأركان خلوصي أكار عن عرض الانقلابيين توصيله بغولن.
- غياب أي مراسلات واضحة، لأن التنظيم الحذر لن يضع قراراً كهذا في رسالة يمكن ضبطها.

لكن نقطة ضعفه أن الأدلة المتاحة علناً لا تمكننا من التأكد ممن نقل القرار، وما الكلمات المستخدمة، وهل وصلت فعلاً إلى غولن.

2. قرار من القيادة التنفيذية للحركة دون إذن شخصي صريح من غولن

قد تكون الحركة في سنواتها الأخيرة أصبحت أكبر من أن يدير غولن كل تفاصيلها. من الممكن أن يكون قادة الشبكة العسكرية أو المدنية قد اعتبروا أنفسهم مخولين بحماية الحركة، فاتخذوا القرار بناءً على فهمهم للمصلحة التنظيمية.

هذا لا يعني بالضرورة «انقلاباً على غولن»، بل يمكن أن يكون:

> مبادرة من وكلاء التنظيم تصرفوا وفق ما ظنوه إرادة القيادة، دون أمر مباشر.

في التنظيمات العقائدية شديدة الهرمية، قد يتحول الولاء للقائد إلى محاولة استباق ما يريده، حتى دون أن يقوله صراحة.

3. تمرد جناح عسكري داخل الحركة

هذا احتمال قائم، لكنه أضعف من السيناريوين السابقين. فقد يكون ضباط مرتبطون بالحركة شعروا بأنهم سيُكشفون ويُطردون، فقرروا التحرك لإنقاذ أنفسهم ومواقعهم، ثم حاولوا جر بقية الشبكة معهم.

هذا يفسر سوء التخطيط والمجازفة، لكنه يواجه سؤالاً مهماً: كيف استطاع جناح منفرد تنسيق تحركات في القوات الجوية والدرك والقوات الخاصة ووحدات في أنقرة وإسطنبول، والاستعانة بمدنيين مرتبطين بالشبكة، دون قدر من التنسيق الأعلى؟

ليس مستحيلاً، لكنه يتطلب افتراض شبكة عملياتية واسعة انفصلت فجأة عن قيادتها الروحية، ولا توجد أدلة علنية حاسمة تثبت هذا الانفصال.

4. تحالف غولني-غير غولني اضطراري

هذا من أكثر السيناريوهات إقناعاً: نواة تنظيمية غولنية احتاجت إلى ضباط كماليين وقوميين ومعارضين لأردوغان، وربما إلى ضباط لا يعرفون الهوية الحقيقية للمنظمين.

اللجنة البريطانية رجحت أن غولنيين لم يكونوا وحدهم، وأن ضباطاً كماليين ومعارضين للحكومة وأشخاصاً خائفين على مواقعهم شاركوا أيضاً، بينما ربما دخل بعض صغار الرتب العملية دون فهم حقيقتها. (publications.parliament.uk)

وتحدثت مصادر غربية قابلها تحقيق موسع لـ«نيويوركر» عن دور قيادي مرجح للغولنيين، مع انضمام «انتهازيين عسكريين» وغير غولنيين معادين لأردوغان. (newyorker.com)

لماذا تراهن حركة صبورة على انقلاب يبدو خاسراً؟

الإجابة الأكثر ترجيحاً هي: لأنها ربما لم تره خاسراً وقت اتخاذ القرار، ولأن البديل في نظر الجناح العسكري كان انهيار الشبكة بالكامل.

منطق «الآن أو لن يكون أبداً»

هناك تقارير جدية بأن السلطات كانت تستعد قبل اجتماع المجلس العسكري الأعلى، المقرر في 1–4 أغسطس 2016، لاعتقالات واسعة وتطهير ضباط مشتبه في ارتباطهم بالحركة. تقرير RAND أشار إلى أن أردوغان كان قد وافق، وفق تلك التقارير، على خطة اعتقالات قبل الاجتماع، مع احتمال تنفيذ تطهير ضخم خلاله. (rand.org)

لو كان ذلك صحيحاً، فإن الحساب لم يعد:

> «هل الانقلاب أفضل من استمرار التغلغل الهادئ؟»

بل أصبح:

> «هل نخاطر الآن، أم نفقد خلال أسابيع شبكة عسكرية استغرق بناؤها ثلاثين عاماً؟»

من زاوية عقلانية هادئة، كان الانقلاب شديد الخطورة. لكن من زاوية تنظيم يعتقد أنه على وشك فقدان «آخر حصونه»، تصبح المخاطرة القصوى قابلة للفهم، ولو كانت كارثية.

وهذا يفسر المفارقة: **طول تاريخ التغلغل قد يكون سبباً للمغامرة، لا سبباً للامتناع عنها**؛ لأن خسارة هذا الاستثمار الطويل كانت ستبدو غير محتملة نفسياً وتنظيمياً.

هل كان الانقلاب مخططاً له بهذه الصورة السيئة أصلاً؟

ليس مؤكداً. توجد مؤشرات إلى أن العملية عُجّلت بعد وصول معلومات إلى الاستخبارات التركية في عصر 15 يوليو. ولذلك بدأت التحركات في وقت مبكر من المساء، بينما يُرجح أن الخطة الأصلية كانت تستهدف ساعات متأخرة يكون فيها:

- أردوغان قد اعتُقل أو قُتل.

- الناس نياماً.
- القيادات العسكرية العليا محتجزة.
- وحدات الجيش تعتقد أن التحرك صادر عن القيادة الرسمية.
- وسائل الإعلام والاتصالات تحت السيطرة.

تقرير تحليلي لمعهد الشرق الأوسط أشار إلى احتمال تقديم موعد العملية بعد تسرب معلومات عنها، وإلى شائعات التطهير المنتظر في اجتماع المجلس العسكري. (mei.edu)

وبالفعل، بدت العملية مرتجلة جزئياً: لم يُعتقل أردوغان، ولم ينضم رئيس الأركان، ولم تسيطر القوات الانقلابية على الاتصالات الخلوية، ولم تمنع ظهور أردوغان عبر الهاتف، ولم تحصل على دعم أي من كبار قادة الجيش تقريباً. وقد خلص تحقيق «نيويوركر» إلى أن الخطة اعتمدت بصورة حاسمة على القبض على أردوغان وإقناع خلوصي أكار بالانضمام؛ وعندما فشل الأمران انهارت العملية. (newyorker.com)

إذن ما شاهدناه قد لا يكون «الخطة الأصلية»، بل **خطة بدأت بعد انكشافها وهي في حالة انهيار مبكر.**

ولكن ألم يكن واضحاً أن الشعب لن يؤيد الانقلاب؟

نعم، وهذه إحدى أكبر أخطاء الانقلابيين. إلا أنهم ربما لم يكونوا يراهنون أساساً على أن «يتلهف الشعب» للانقلاب.

الانقلابات العسكرية التقليدية لا تحتاج بالضرورة إلى حشود شعبية مؤيدة في الساعات الأولى. تحتاج إلى:

1. شل القيادة السياسية.
2. احتجاز قيادة الجيش.
3. فرض انطباع بأن الجيش كله تحرك.
4. السيطرة على التلفزيون والاتصالات والمطارات.
5. جعل الشرطة والولاة والبيروقراطية يقبلون الأمر الواقع.
6. إعلان أن التحرك مؤقت لحماية الدستور والعلمانية.

إذا نجحت هذه المرحلة، يصمت معظم الجمهور انتظاراً لما سيحدث، حتى إن لم يحب الانقلاب.

يبدو أن المنظمين اعتقدوا أن وحدات كثيرة ستطيع بمجرد تلقي أوامر تبدو عسكرية رسمية، وأن الضباط المترددين سينضمون عندما يتأكدون من احتجاز أردوغان وقيادة الجيش. لكنهم فوجئوا بثلاثة تغيّرات تاريخية:

- قدرة أردوغان الاستثنائية على التعبئة الجماهيرية.
- موقف الشرطة الرافض للانقلاب.
- رفض أحزاب المعارضة، بما فيها المعادية لأردوغان، العودة إلى الحكم العسكري.

لم يخرج كل من قاوم الانقلاب حباً في أردوغان؛ كثيرون خرجوا دفاعاً عن النظام الانتخابي أو رفضاً لتجربة الانقلابات السابقة. وقد لاحظت تقارير أن المقاومة الشعبية ضمت أشخاصاً لا يؤيدون الحكومة، لكنهم اعتبروا الحكم العسكري أسوأ. (newyorker.com)

هل كانت تركيا مستقرة ومزدهرة فعلاً؟

اقتصادياً: مستقرة نسبياً

هذه النقطة صحيحة جزئياً. كانت تركيا لا تزال تمتلك:

- اقتصاداً كبيراً.
- بنية تحتية متطورة.
- طبقة وسطى واسعة.
- معدلات نمو إيجابية.
- حكومة منتخبة ذات قاعدة شعبية قوية.

ويشير البنك الدولي إلى أن تركيا تمتعت إجمالاً بمعدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 2006–2017، وأن سنوات حكم العدالة والتنمية الأولى شهدت نمواً وارتفاعاً كبيراً في مستوى الدخل. (data.worldbank.org)

لذلك لم تكن الحالة شبيهة بانهيار اقتصادي شامل أو فراغ دولة.

سياسياً وأمنياً: لم تكن مستقرة

في 2015–2016 كانت تركيا تمر بإحدى أكثر مراحلها توتراً منذ سنوات:

- انتخابات يونيو 2015 أخرجت حزب العدالة والتنمية مؤقتاً من الأغلبية البرلمانية.
- فشلت محاولات تشكيل حكومة ائتلافية، ثم جرت انتخابات ثانية في نوفمبر.
- انهارت عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني وعادت مواجهات مسلحة شديدة في الجنوب الشرقي.
- وقعت سلسلة هجمات دامية من داعش وتنظيمات كردية مسلحة.
- كانت الحرب السورية على الحدود، مع ملايين اللاجئين.
- حدث توتر حاد مع روسيا بعد إسقاط الطائرة الروسية.
- كان الاستقطاب بين أنصار أردوغان ومعارضيه شديداً.
- كان الجدل يتصاعد حول النظام الرئاسي واستقلال القضاء والإعلام.

وقبل الانقلاب بأقل من ثلاثة أسابيع فقط، وقع هجوم مطار أتاتورك الذي قتل عشرات الأشخاص وجرح أكثر من مئتين. (theguardian.com)

كما وصفت تقارير معاصرة المجتمع السياسي التركي بأنه منقسم بشدة بين معسكر مؤيد للحكومة وآخر معارض لها، مع امتداد الاستقطاب إلى معظم جوانب الحياة السياسية والاجتماعية. (sgi-network.org)

إذن الوصف الأدق هو:

تركيا كانت دولة قوية ذات اقتصاد عامل وحكومة شعبية، لكنها كانت تعيش أزمة أمنية واستقطاباً سياسياً شديداً، لا حالة استقرار كامل.

وقد يخطئ الانقلابيون في تفسير الاضطراب والاستقطاب على أنهما استعداد شعبي لقبول الجيش. الشعب قد يكون غاضباً من الحكومة، لكنه لا يريد بالضرورة دبابة تحكمه.

التفسير النفسي والتنظيمي للفشل

الحركات المغلقة تعاني أحياناً من ثلاثة أنواع من سوء التقدير:

وهم القوة الناتج عن السرية

لأن أتباع الشبكة كانوا في مواقع حساسة، قد يكون قادتها بالغوا في تقدير حجمهم الحقيقي داخل الجيش. وجود عشرات الضباط في غرف العمليات والقواعد الجوية لا يعني القدرة على تحريك مؤسسة من مئات الآلاف.

المعلومات الصاعدة المشوهة

القيادات الوسطى قد تخبر القيادة العليا بما تريد سماعه:

- لدينا وحدات كافية.
- كبار الضباط سينضمون عند بدء العملية.
- الشعب لن يقاوم.
- الغرب سيتعامل مع الأمر الواقع.
- أردوغان سيفقد السيطرة خلال دقائق.

كل طبقة تضخم نجاحها، إلى أن تتخذ القيادة قراراً بناءً على صورة غير واقعية.

اليأس التنظيمي

كلما زاد خوف التنظيم من الإبادة، زاد استعداده لقبول خطة ضعيفة. قرارات «الفرصة الأخيرة» لا تُتخذ وفق الحسابات الطبيعية نفسها.

حكمي النهائي

الأقرب عند جمع الوقائع ليس **أن غولن أصدر بنفسه خطة تفصيلية كاملة، ولا أن ضباطاً مجهولين انقلبوا تماماً على الحركة من دون أي رابط بقيادتها.**

السيناريو الأكثر اتساقاً هو:

جناح عسكري ومدني شديد التنظيم، مرتبط بالحركة، اعتقد أنه مهدد بالتصفية الوشيكة، فبادر إلى انقلاب بالاشتراك مع ضباط غير غولنيين. وربما حصل على موافقة عامة أو ضمنية من دائرة عليا، لكن الدليل العلني لا يسمح بالجزم بأن غولن شخصياً اتخذ القرار النهائي.

أما سبب المغامرة، فليس أنهم اعتقدوا أن الشعب «يتوق إلى إنقاذه» من الحكومة، بل الأرجح أنهم راهنوا على **عملية خاطفة تقطع رأس السلطة وتفرض أمراً واقعاً قبل أن يدرك الجمهور وحزب العدالة والتنمية والجيش ما يجري.** وعندما انكشفت الخطة مبكراً وفشل اعتقال أردوغان ورفض كبار القادة الانضمام، تحولت العملية إلى الانقلاب الخاسر الذي شاهدناه.

لذلك فإن سوء منطق الانقلاب **يضعف صورة التخطيط المركزي المحكم**، لكنه لا ينفي تورط شبكة الحركة؛ بل قد يشير إلى قرار اضطراري اتخذه جناح محاصر، أو إلى قيادة تلقت معلومات مضللة عن فرص النجاح.

السؤال 3

برأيك، ماذا كانت ستكون صورة تركيا الدينية والاجتماعية والسياسية إذا نجحت بالفعل جماعة غولن في السيطرة على الحكم؟
وإذا اتخذت الدولة إجراءات مشددة ضد الحركة ومحاولة استئصالها بشكل كامل، لماذا لم تفعل الشيء نفسه مع القيادات العلمانية التي شاركت في عملية الانقلاب؟

الإجابة

التقدير الأقرب باختصار

لو نجح انقلاب 15 يوليو، فالأرجح أن تركيا **لم تكن ستتحول إلى جمهورية دينية على غرار إيران**، ولم تكن أيضاً ستعود ببساطة إلى الجمهورية الكمالية القديمة.

الصورة الأرجح كانت ستكون:

> حكماً عسكرياً استثنائياً بواجهة علمانية دستورية، تقف خلفه أو داخله شبكة غولنية بيروقراطية، ثم صراعاً محتملاً بين الغولنيين والضباط القوميين والعلمانيين المشاركين في الانقلاب.

أي أن النظام كان سيبدو علمانياً في خطابه الرسمي، لكنه قد يصبح عملياً **نظام وصاية مغلقاً** تتقاسم فيه السلطة قيادة عسكرية معلنة وشبكة دينية تنظيمية غير معلنة.

أولاً: كيف كانت ستبدو تركيا دينياً؟

1. من المستبعد جداً إعلان دولة إسلامية أو تطبيق الشريعة

البيان الذي أذاعه الانقلابيون لم يتضمن مشروعاً إسلامياً، بل اتهم حكومة العدالة والتنمية بأنها أزالت «حكم القانون العلماني والديمقراطي»، وأعلن السعي إلى استعادة النظام الدستوري وحقوق الإنسان والأمن العام. وهذا الخطاب أقرب إلى لغة الانقلابات الكمالية التقليدية منه إلى لغة حركة دينية تسعى لإقامة حكم شرعي. (sjms.nu)

كما أن خطاب غولن العلني كان يقدم الإسلام باعتباره متوافقاً مع العلم الحديث والتعليم واقتصاد السوق والحوار بين الأديان، وسبق له أن وصف الجمهورية والعلمانية، متى طُبقتا بصورة صحيحة، بأنهما متوافقتان مع الدين. ولا توجد وثائق علنية موثوقة تشير إلى برنامج غولني لإلغاء العلمانية أو إقامة دولة فقهية. (newyorker.com)

لذلك كان من المرجح بقاء المادة الدستورية التي تعرف تركيا بأنها دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية، أو على الأقل الإبقاء على هذا الوصف رسمياً. (anayasa.gov.tr)

2. التدين كان سيصبح نخبوياً وتنظيمياً أكثر منه شعبوياً

العدالة والتنمية استخدم خطاباً دينياً جماهيرياً مرتبطاً بالهوية العثمانية، والمساجد، والرموز التاريخية، والقاعدة المحافظة الواسعة. أما حركة الخدمة فبنت نفوذها أساساً من خلال:

- المدارس والجامعات ومراكز الدروس.
- رجال الأعمال والمؤسسات الخيرية.
- القضاء والشرطة والبيروقراطية.
- شبكات الإرشاد الداخلي والتوظيف والترقية.

وتصف مصادر متعددة الحركة بأنها ذات طبقات ودرجات مختلفة من الارتباط، وبنية غير شفافة داخل مؤسسات الدولة. (gov.uk)

لذلك كان الإسلام في الدولة الجديدة سيبدو غالباً:

أقل شعبوية ووضوحاً في المجال العام، لكنه أكثر حضوراً داخل شبكات التعيين والتعليم والولاء المؤسسي.

3. كان من المرجح استهداف الإسلاميين المنافسين

هذا استنتاج لا توجد وثيقة انقلابية تثبته، لكنه مرجح سياسياً. فنجاح الانقلاب كان يستلزم تحييد:

- قيادات العدالة والتنمية.
- وسائل الإعلام الداعمة لأردوغان.
- الجمعيات والأوقاف والشبكات الدينية الموالية للحكومة.
- رجال الدين والشخصيات الاجتماعية القادرة على تعبئة الشارع.

لم تكن الحركة مضطرة إلى محاربة التدين نفسه، لكنها كانت ستضطر إلى **تفكيك التدين السياسي المنافس**، وخصوصاً الشبكات المرتبطة بأردوغان.

ومن المحتمل أن تبقى رئاسة الشؤون الدينية، ولكن مع تغيير قياداتها وإعادة توجيه خطابها نحو إسلام رسمي هادئ، منضبط، بعيد عن التعبئة السياسية.

4. الحجاب والحريات الدينية

لا أرجح عودة حظر واسع للحجاب كالذي عرفته تركيا في العقود السابقة؛ لأن المجتمع التركي تغير، ولأن حركة غولن نفسها ذات قاعدة محافظة ومتدينة. لكن وجود ضباط كماليين متشددين داخل تحالف الانقلاب كان قد يخلق خلافاً حقيقياً حول:

- حضور الدين في التعليم.
- مدارس الأئمة والخطباء.
- التعيينات في القضاء والجيش.
- المظاهر الدينية داخل مؤسسات الدولة.

وكان هذا من أول الملفات المرشحة لتفجير الصراع بين الجناح الغولني والجناح العلماني.

ثانياً: كيف كانت ستبدو تركيا سياسياً؟

المرحلة الأولى: حكم عسكري وقع واسع

الانقلابيون أعلنوا مجلساً يسمى «مجلس السلام في الوطن»، وفرض الأحكام العرفية وحظر التجول، وتحدثوا عن إعداد نظام دستوري جديد. أي أن الساعات والأشهر الأولى كانت ستشهد على الأرجح:

- تعليق العمل السياسي الطبيعي.
- اعتقال أردوغان وكبار المسؤولين أو محاكمتهم.
- حل الحكومة أو تجميد البرلمان.
- السيطرة العسكرية على الإعلام.
- إبعاد آلاف الضباط والشرطة والقضاة والولاة.
- منع التظاهر والتعبئة الجماهيرية.

فالانقلاب واجه مقاومة شعبية كبيرة ورفضاً من معظم القيادة العليا للجيش؛ ولذلك لم يكن ممكناً تثبيت نجاحه من دون درجة مرتفعة من العنف والقمع. (sjms.nu)

المرحلة الثانية: حكومة مدنية واجهية

من غير المرجح أن يظهر فتح الله غولن حاكماً أو أن تعلن «جماعة الخدمة» استيلاءها على الدولة. الأرجح كان تعيين:

- حكومة تكنوقراط.
- قضاة وأكاديميين وبيروقراطيين.
- شخصيات محافظة معتدلة أو قومية.
- رئيس مدني غير حزبي ظاهرياً.

لكن المؤسسات الأمنية والقضائية والتعليمية كانت ستخضع لنفوذ الشبكة التي ساهمت في نجاح الانقلاب.

وبذلك قد تنشأ دولة لها مؤسسات وانتخابات في الشكل، لكن القرارات الحساسة تُحسم **داخل دائرة غير منتخبة وغير معلنة.**

المرحلة الثالثة: الصراع داخل معسكر الانقلاب

هذه في تقديري أخطر نقطة. فالانقلاب لم يكن، على الأرجح، غولنياً صافياً؛ توجد تقارير موثوقة عن مشاركة ضباط معارضين لأردوغان قال بعضهم صراحة إنهم ليسوا غولنيين. ومن أشهرهم الجنرال غوكهان شاهين سونمزاتش، الذي أقر بالمشاركة في العملية الموجهة إلى مرمريس، لكنه نفى انتماءه إلى غولن. كما وصف دبلوماسيون غربيون الانقلاب بأنه جمع غولنيين مع عسكريين انتهازيين معادين لأردوغان. (newyorker.com)

بعد التخلص من الحكومة المنتخبة كان سيظهر السؤال:

> من يملك الدولة فعلياً: مجلس الضباط أم شبكة الخدمة؟

كان من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى:

- انقلاب داخلي ثانٍ.
- تصفية الضباط الغولنيين على يد الكماليين.
- أو تصفية الضباط الكماليين بواسطة القضاء والشرطة الخاضعين للشبكة.
- أو تسوية مؤقتة تنتهي بحكم أمني مشترك.

ولهذا لا أعتقد أن النظام كان سيستقر بسهولة.

ثالثاً: كيف كانت ستبدو تركيا اجتماعياً؟

1. مقاومة شعبية طويلة لا استقراراً سريعاً

حتى لو نجح الانقلاب في اعتقال أردوغان، فإن القاعدة الاجتماعية للعدالة والتنمية لم تكن ستختفي. وكان من المرجح أن تتحول إلى:

- حركة احتجاج واسعة.
- معارضة دينية محافظة.
- شبكات سرية أو مقاومة أمنية.
- موجات اعتقالات وهجرة سياسية.
- مواجهات بين مؤيدي الحكومة والجيش.

وقد فشل الانقلاب فعلياً بسبب المقاومة الشعبية، ورفض أغلب الجيش الانضمام إليه، وعدم السيطرة الكاملة على الدولة والاتصالات. (gov.uk)

ومن ثم فإن نجاحه العسكري الأولي لم يكن يضمن نجاحه السياسي؛ بل ربما أدخل تركيا في اضطراب داخلي أشد من الذي أعقب فشله.

2. مجتمع محافظ تحت دولة علمانية أمنية

كانت تركيا ستبقى مجتمعاً محافظاً في أجزاء واسعة منه، لكن الدولة كانت ستستخدم خطاباً جمهورياً علمانياً. وهذا التناقض كان سيعيد إنتاج مشكلة تركيا القديمة:

> مجتمع متدين ومحافظ، تحكمه نخبة عسكرية وبيروقراطية ترى نفسها أحق بتحديد مستقبل الدولة من صناديق الاقتراع.

الفارق أن جزءاً من هذه النخبة كان هذه المرة ينتمي سراً إلى حركة دينية، وليس إلى الكمالية وحدها.

3. المسألة الكردية

من غير الممكن الجزم بما كان سيحدث، لكن التحالف مع ضباط قوميين وكماليين، واعتماد البيان على خطاب وحدة الدولة والأمن ومحاربة الإرهاب، يجعلان الاتجاه الأمني المتشدد أكثر ترجيحاً من العودة إلى عملية السلام.

وقد يستخدم الانقلابيون بعض الإصلاحات الشكلية لكسب الغرب، لكن من غير المرجح أن يمنح نظام عسكري ضعيف تنازلات كبيرة في القضية الكردية.

رابعاً: لماذا لم تستأصل الدولة القيادات العلمانية كما استأصلت حركة غولن؟

هنا يجب تصحيح جزء من الفرضية:

الدولة عاقبت بالفعل عدداً كبيراً من الضباط المشاركين

المحاكمات لم تقتصر على المدنيين الغولنيين أو رجال الدين. فقد حوكم مئات الضباط والجنرالات والطيارين، وصدر في القضية الرئيسية عام 2019 حكم على 17 متهماً، بينهم قائد سابق للقوات الجوية، بـ141 حكماً بالسجن المؤبد المشدد، كما أدين 174 آخرون بعقوبات مختلفة وبُرئ 33. (reuters.com)

كما حكم على سونمزاتش، الذي نفى أنه غولني وأقر بالمشاركة في الانقلاب، بأحكام مؤبدة لدوره في العملية الموجهة إلى مرمريس. (rferl.org)

إذن لم يُمنح الضباط غير الغولنيين حصانة مطلقة.

لكن الفارق أن الدولة عاقبتهم غالباً باعتبارهم **أفراداً شاركوا في انقلاب**، بينما تعاملت مع حركة غولن باعتبارها **تنظيماً متكاملاً يجب تفكيكه عبر المجتمع والدولة**.

السبب الأول: العلمانية ليست تنظيماً هرمياً

العلمانية أو الكمالية تيار واسع يضم ملايين المواطنين وضباطاً وقضاة وأحزاباً مختلفة، وليست تنظيماً واحداً له:

- قائد ديني.
- مسؤولون سريون.
- تسلسل ولاء داخلي.

- مدارس وشركات ومؤسسات مرتبطة به تنظيمياً.
- خلايا داخل أجهزة الدولة.

وفوق ذلك، العلمانية جزء من النص الدستوري نفسه؛ فلا تستطيع الدولة قانونياً إعلان أن «كل علماني» عضو في منظمة إرهابية. (anayasa.gov.tr)

أما حركة غولن، فقد صنفتها الحكومة تنظيماً إرهابياً قبل الانقلاب في مايو 2016، وأيدت محكمة النقض التركية هذا التوصيف لاحقاً. وبذلك لم يعد الاتهام مقتصراً على المشاركة المباشرة في ليلة الانقلاب، بل امتد إلى العضوية والتمويل والاتصال والتنظيم. (gov.uk)

السبب الثاني: الدولة رأت الحركة خطراً مستمراً

الضابط العلماني الذي شارك في الانقلاب يمكن اعتقاله وينتهي خطره الشخصي. أما تصور الدولة عن حركة غولن فكان أنها شبكة باقية داخل:

- القضاء.
- الشرطة.
- الجيش.
- التعليم.
- الوزارات.
- الشركات ووسائل الإعلام.
- منظمات خارج تركيا.

لذلك تبنت الحكومة منطق «تفكيك البنية» وليس فقط معاقبة المنفذين.

وبحسب بيانات وتقارير مجمعة، فإن معظم من اعتقلوا في الأشهر الأولى لم يُتهموا بالمشاركة المباشرة في الانقلاب، بل بعلاقات مزعومة مع الحركة. فقد احتُجز نحو 75 ألفاً واعتُقل رسمياً أكثر من 41 ألفاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى، وكان معظمهم متهمين بالارتباط بالحركة لا بتنفيذ الانقلاب نفسه. (gov.uk)

السبب الثالث: تحالف سياسي جديد مع القوميين والعلمانيين

قبل الخلاف بين أردوغان وغولن، تعاون الطرفان في مواجهة المؤسسة العسكرية الكمالية، ولا سيما في قضيتي أرغنكون والمطرقة اللتين استهدفتا عدداً كبيراً من الجنرالات العلمانيين والقوميين. (brookings.edu)

بعد انهيار التحالف مع غولن، احتاج أردوغان إلى خصوم الحركة داخل الجيش والقضاء والدولة. ولذلك نشأ تقارب عملي مع:

- قوميين أتراك.
- كماليين معادين لغولن.
- ضباط سبق أن تعرضوا لقضايا أرغنكون والمطرقة.
- تيارات أوراسية معادية للولايات المتحدة والغرب.

وتشير دراسة لمؤسسة SWP الألمانية إلى أن شخصيات أوراسية وقومية علمانية ربما ساهمت فعلياً في إعداد قوائم الغولنيين الذين أُبعدوا من مؤسسات الدولة عقب الانقلاب. (swp-berlin.org)

وهذا يفسر المفارقة:

> بعض التيارات العلمانية لم تكن مجرد طرف تم التساهل معه؛ بل أصبحت شريكاً للدولة في تفكيك خصمها الغولني.

السبب الرابع: اختزال الانقلاب في عدو واحد كان مفيداً سياسياً

الرواية التي تقول إن الانقلاب كان تحالفاً بين غولنيين وكماليين وقوميين وضباط انتهازيين معقدة، وتفتح أسئلة عن طبيعة الجيش ومسؤولية الدولة عن الترقيات والتعيينات.

أما القول إن «تنظيماً سرياً واحداً نفذ الانقلاب» فيمنح الحكومة:

- عدواً محدداً.
- تفسيراً بسيطاً للرأي العام.
- مبرراً لتطهير مؤسسات كثيرة.
- وسيلة لإعادة تشكيل الدولة.
- إمكانية تصنيف المختلفين باعتبارهم امتداداً للشبكة.

لذلك جرى في الخطاب الرسمي إدخال كثير من المشاركين تحت مظلة «الانقلاب الغولني»، حتى عندما كانت هوياتهم السياسية الفعلية أكثر تعقيداً.

السبب الخامس: الإجراءات تجاوزت أحياناً حدود المسؤولية الفردية

يمكن قبول حق الدولة في تفكيك شبكة شاركت في انقلاب، مع الاعتراض في الوقت نفسه على توسيع دائرة العقاب لتشمل كل من:

- درس في مؤسسة مرتبطة بالحركة.
- أودع أموالاً في بنك معين.
- اشترك في جمعية قانونية سابقاً.
- استخدم تطبيقاً إلكترونياً.
- عمل في مدرسة أو مؤسسة أُغلقت لاحقاً.

وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية يالتشن كايا بأن تعامل القضاء التركي مع استخدام تطبيق ByLock باعتباره كافياً بذاته لإثبات عضوية منظمة إرهابية خالف ضمانات المحاكمة العادلة ومبدأ قانونية الجرائم والعقوبات، لأن المحاكم لم تثبت دائماً العلم والإرادة والانخراط الفعلي في الهيكل التنظيمي. (hudoc.echr.coe.int)

النتيجة النهائية

لو نجح الانقلاب، فالأرجح أن تركيا كانت ستصبح:

دولة علمانية في دستورها وخطابها، محافظة اجتماعياً، غولنية جزئياً في شبكاتها البيروقراطية، وعسكرية سلطوية في طريقة حكمها.

لم تكن ستصبح «دولة دينية غولنية» معلنة، بل نظاماً مزدوجاً: مجلس عسكري ظاهر وشبكة تنظيمية خفية. وكان من المرجح أن ينشب سريعاً صراع بين الجناحين.

أما بعد فشل الانقلاب، فلم تتجاهل الدولة تماماً الضباط العلمانيين المشاركين؛ فقد سُجن كثير منهم. لكنها لم تستهدف التيار العلماني كله لأن العلمانية ليست منظمة موحدة، ولأن قطاعات علمانية وقومية عارضت الانقلاب، ثم تحولت إلى حليف ضروري لأردوغان في القضاء على شبكة غولن وإعادة بناء الجيش.

ومن ثم فإن اختلاف المعاملة لم يكن قضائياً فقط؛ بل كان أيضاً نتيجة **حسابات القوة والتحالف وإعادة تشكيل الدولة التركية بعد 2016.**

السؤال 4

نعم، إذا كانت حركة الخدمة ذات نفس طويل جداً في اختراق مؤسسات الدولة، وظلت طيلة 30 عاماً من الجهد المضني في ذلك، وتحالفت مع أردوغان سابقاً لإسقاط الكماليين والعلمانيين.. كيف لم تفكر في إنشاء حزب سياسي محافظ، قادر بإمكانيته (ما قبل الانقلاب) على الحشد، والتمويل، والاستقطاب، والاستفادة من جو الديمقراطية، كيف يتورط في انقلاب فاشل بهذا الشكل، ويُضيع على نفسه كل هذا المجهود، لماذا لم يسلك الطريق الديمقراطي وهو يملك كل أدواته، والطريق مفتوح إليه؟

الإجابة

نعم؛ **من منظور التخطيط السياسي البارد، كان إنشاء حزب أو الاندماج المنظم في حزب قائم أكثر عقلانية بكثير من المغامرة بانقلاب.** ولهذا فإن سؤالك يكشف نقطة ضعف حقيقية في الرواية القائلة إن «الحركة بكامل قيادتها اختارت الانقلاب بإرادة واعية وخطة استراتيجية متماسكة».

لكن المفارقة تزول جزئياً عندما نفرّق بين **امتلاك شبكة مؤسساتية وامتلاك قوة انتخابية مستقلة.**

أولاً: الحركة استخدمت الطريق الديمقراطي بالفعل، ولكن بصورة غير مباشرة

حركة الخدمة لم تكن خارج السياسة ثم انتقلت فجأة إلى الانقلاب. هي مارست السياسة عبر نموذج مختلف:

- دعم أحزاب وسط اليمين والمحافظين.
- التحالف مع حزب العدالة والتنمية.
- تقديم الكوادر والخبرات والإعلام والشبكات الاجتماعية.
- التأثير في اختيار بعض المرشحين والتعيينات.

- توجيه أو تشجيع أتباعها انتخابياً من دون الظهور كحزب مستقل.

كان التحالف مع العدالة والتنمية قائماً على **تقسيم وظيفي**: أردوغان وحزبه يمتلكان الزعامة الجماهيرية والآلة الانتخابية، بينما تمتلك الحركة التعليم والإعلام ورجال الأعمال والكوادر المؤهلة وشبكات داخل البيروقراطية. وقد وصف تحليل كارنيغي هذا التحالف بأنه تكامل بين خبرة العدالة والتنمية في السياسة الانتخابية وبين قدرة الحركة على التعليم والتنظيم الاجتماعي، مع قاعدة اجتماعية محافظة متداخلة بين الطرفين. (carnegieendowment.org)

بعبارة أوضح:

> حزب العدالة والتنمية كان، طوال سنوات التحالف، يؤدي للحركة الوظيفة التي كان سيؤديها حزب غولني مستقل، لكن بتكلفة أقل ومخاطر أقل.

لذلك لم يكن ثمة دافع لإنشاء حزب ينافس الحليف الذي يفتح للحركة أبواب الدولة.

ثانياً: امتلاك المال والمدارس والإعلام لا يعني امتلاك أصوات انتخابية

هذه نقطة أساسية. كانت الحركة تمتلك على الأرجح:

- كوادر متعلمة ومنضبطة.
- رجال أعمال وتمويلاً.
- مدارس ومراكز دروس وسكناً طلابياً.
- مؤسسات إعلامية.
- علاقات داخل الإدارة والقضاء والشرطة.

لكن الحزب يحتاج شيئاً مختلفاً:

- زعيماً سياسياً شعبياً داخل البلاد.
- فروعاً حزبية محلية معلنة.
- مرشحين معروفين جماهيرياً.
- برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً.
- ولاءً انتخابياً يمكن قياسه.
- قدرة على مخاطبة ملايين الناخبين خارج دائرة المتعاطفين.

لا توجد بيانات موثوقة تثبت أن الحركة كانت تملك كتلة تصويتية مستقلة تكفي لاجتياز العتبة البرلمانية التركية، التي كانت آنذاك **10%** **على المستوى الوطني**. وكان فشل الحزب في اجتيازها يعني ضياع معظم أصواته وعدم دخوله البرلمان. (dohainstitute.org)

وقد تكون للحركة قدرة على التأثير في رأي موظف أو رجل أعمال أو أسرة استفادت من مدارسها، لكن هذا لا يعني أن هؤلاء سيصوتون لحزب يحمل اسم غولن ضد العدالة والتنمية. فالانتفاع من مؤسسة تعليمية أو التعاطف مع واعظ ليسا بالضرورة ولاءً انتخابياً.

ثالثاً: القاعدة الاجتماعية للحركة كانت هي نفسها تقريباً قاعدة العدالة والتنمية

لم تكن الحركة تمثل طبقة أو منطقة أو قضية اجتماعية منفصلة بوضوح. كانت تنافس العدالة والتنمية على:

- المحافظين المتعلمين.
- رجال الأعمال الأناضوليين.
- الطبقة الوسطى المتدينة.
- الناخبين الراغبين في الجمع بين التدين واقتصاد السوق والانفتاح على الغرب.

ولهذا فإن إنشاء حزب غولني لم يكن سيجذب غالباً قاعدة جديدة، بل كان سيقسم القاعدة المحافظة نفسها. وكان على الحركة أن تقنع الناخب المحافظ بأن يترك حزباً ناجحاً يحكم البلاد لصالح حزب تقوده شبكة دينية غامضة ويقيم زعيمها في الولايات المتحدة.

كانت هذه مهمة أصعب بكثير مما توحي به قوة الحركة المؤسسية.

رابعاً: الحزبية العلنية كانت ستفكك إحدى أهم مزايا الحركة

الحركة كانت تقدم نفسها باعتبارها «خدمة تعليمية واجتماعية» وليست حزباً سياسياً. وقد أشار تحليل كارنيغي إلى أن إظهار الحركة كجهة حزبية كان يمكن أن يقسم أتباعها، لأن كثيرين انجذبوا إلى خطابها الديني والتعليمي لا إلى برنامج سياسي محدد. (carnegieendowment.org)

إنشاء حزب كان سيجبرها على الإجابة علناً عن أسئلة صعبة:

- من يختار القيادة؟
- هل غولن هو الرئيس الفعلي للحزب؟
- ما مصادر التمويل؟
- من هم أعضاء الحركة الحقيقيون؟
- ما علاقتها بموظفي الدولة والضباط والقضاة؟
- ما موقفها من الحجاب والعلمانية والكرد والسياسة الخارجية؟
- هل القرارات تُتخذ بالتصويت أم بتوجيه من القيادة الدينية؟

وكان سيخضعها أيضاً للمنافسة الداخلية والمؤتمرات الحزبية والانسحابات والفضائح المالية والرقابة الإعلامية. وهذا يتعارض مع بنية وُصفت بأنها ذات دوائر داخلية هرمية ومنضبطة، بينما تظل الدائرة الخارجية فضفاضة ومتعددة المصالح. وقد أشار بحث SWP إلى أن الدوائر الداخلية اتسمت بانضباط شديد، وأن الحركة اعتمدت دوائر متراكزة تفصل القيادة الأساسية عن جمهور الموظفين والمتعاطفين. (swp-berlin.org)

ولهذا كان النفوذ غير المعلن أكثر ملاءمة لها من الحزب:

> الحزب يمنح سلطة مشروعة لكنه يفرض مسؤولية وشفافية؛ أما الشبكة فتمنح نفوذاً من دون تحمل التكلفة السياسية المباشرة.

خامساً: الحزب كان سيجعل الحركة أصغر لا أكبر

قوة الحركة جاءت جزئياً من قدرتها على التعامل مع أطراف مختلفة. حافظ غولن تاريخياً على علاقات مع سياسيين من اتجاهات متعددة، بمن فيهم تورغوت أوزال وتانسو تشيلر وحتى بولنت أجاويد العلماني. كما قدمت مؤسسات رجال الأعمال المرتبطة بالحركة نفسها بخطاب غير حزبي وتجنبت إظهار أيديولوجيا سياسية يومية واضحة. (swp-berlin.org)

لو أنشأت الحركة حزباً، لتحولت فوراً من:

- شبكة مقبولة لدى عدة أحزاب،
- إلى منافس انتخابي يخشاه الجميع.

وكان ذلك سيؤدي على الأرجح إلى اتحاد العدالة والتنمية والكماليين والقوميين ضدها في وقت أبكر بكثير.

إذن الغموض لم يكن مجرد ضعف؛ **كان أحد مصادر القوة.**

سادساً: بعد الانفصال عن أردوغان، حاولت الحركة المسار الانتخابي بصورة غير رسمية

بعد صدام 2013، لم تؤسس الحركة حزباً، لكنها تحولت إلى ما يشبه الكتلة الانتخابية غير الرسمية، وسعت إلى التأثير في الانتخابات من خلال إعلامها وعلاقاتها، والتقارب مع قوى المعارضة، بما فيها حزب الشعب الجمهوري في بعض الدوائر. وقد رصدت دراسات سبقت انتخابات 2014 أن الحركة دخلت المجال الانتخابي كقوة غير رسمية مناهضة للحكومة، بعد أن كانت تدعم العدالة والتنمية في الانتخابات السابقة. (dohainstitute.org)

لكن أول اختبار كبير لم يكشف عن قدرة انتخابية كافية لإسقاط أردوغان:

- فاز العدالة والتنمية بالانتخابات المحلية في مارس 2014.
- ثم فاز أردوغان بالرئاسة من الجولة الأولى في أغسطس 2014 بنسبة 51.79%. (iai.it)

هذا يرجح أن نفوذ الحركة داخل أجهزة الدولة كان **أكبر بكثير من وزنها في صناديق الاقتراع.**

فالانتخابات أثبتت أن الحركة تستطيع إزعاج أردوغان وتسريب معلومات والإضرار بصورته، لكنها لم تثبت أنها تستطيع هزيمته جماهيرياً.

سابعاً: لماذا لم تؤسس حزباً بعد 2013؟

نظرياً كان ذلك ممكناً، لكنه جاء متأخراً جداً.

بين 2013 و2016 دخل الطرفان في صراع وجودي:

- بدأت الحكومة بإبعاد المحسوبين على الحركة من الشرطة والقضاء.
- استهدفت مراكز الدروس التي كانت تمثل رافداً بشرياً ومالياً رئيسياً.
- تعرض بنك آسيا والمؤسسات الإعلامية المرتبطة بالحركة لضغوط متصاعدة.
- أصبحت العضوية أو الارتباط بالحركة مخاطرة قانونية ومهنية.
- كان غولن خارج تركيا منذ 1999.

- كانت صورة الحركة قد تضررت بشدة بفعل اتهامات «الدولة الموازية».

في مثل هذا المناخ، يحتاج تأسيس حزب ناجح إلى عدة سنوات، بينما كان الجناح العسكري المرتبط بالحركة — بحسب فرضية التورط — يعتقد أنه سيواجه تطهيراً خلال أسابيع أو أيام.

الحزب ربما كان ينقذ الحركة على المدى البعيد، لكنه لم يكن سينقذ الضباط المهددين بالفصل والاعتقال في صيف 2016.

ثامناً: هل كان الانقلاب اختيار «الحركة كلها» بديلاً عن الحزب؟

هنا يجب توخي الدقة. توجد ثلاثة تفسيرات:

التفسير الأول: جناح عسكري اندفع من تلقاء نفسه

قد يكون ضباط مرتبطون بالحركة أدركوا أن أسماءهم ستظهر في قوائم التطهير، فتصرفوا بدافع إنقاذ أنفسهم والشبكة العسكرية، من دون أن تكون مؤسسات التعليم والأعمال والإعلام أو جمهور الحركة شريكة في القرار.

هذا يفسر لماذا يبدو الانقلاب متناقضاً مع المصلحة طويلة الأجل للحركة.

التفسير الثاني: القيادة وافقت بناءً على معلومات خاطئة

ربما قيل للقيادة إن:

- معظم الجيش سينضم.
- رئيس الأركان سيقبل قيادة العملية.
- أردوغان سيُعتقل فوراً.
- الشعب سيبقى في المنازل.
- الغرب سيقبل الأمر الواقع.
- الانقلاب سيبدو تحركاً مؤسسياً للجيش كله.

إذا كانت القيادة قد صدقت هذه الصورة، فلم تكن ترى أنها تضحي بثلاثين عاماً في انقلاب خاسر؛ بل كانت تتصور أنها تقوم بعملية سريعة تحفظ كل ما بنته.

لكن هذا يعني وقوع القيادة في **فشل استخباراتي وتنظيمي هائل**.

التفسير الثالث: الحركة بكاملها اختارت الانقلاب بعد رفض الديمقراطية

هذا هو أضعف التفسيرات في تقديري. لا توجد دلائل على أن جمهور المدارس ورجال الأعمال والمعلمين والمتعاطفين اجتمعوا حول قرار التخلي عن الانتخابات لمصلحة الحكم العسكري.

الأرجح — إذا ثبت الدور الغولني — أن القرار كان محصوراً في **الجناح السري داخل القوات المسلحة ودائرة مدنية ضيقة**، وليس قراراً اتخذته «حركة الخدمة» بكل مستوياتها الاجتماعية.

تاسعاً: الخطأ الاستراتيجي الأعمق

كانت الحركة قد طورت مهارات ممتازة في:

- انتقاء الطلاب.
- تعليمهم.
- بناء الولاء الداخلي.
- إدخالهم إلى المهن ومؤسسات الدولة.
- مساعدتهم على الترقي.
- العمل داخل تحالفات سياسية.

لكن هذه المهارات ليست هي نفسها مهارات:

- قراءة المزاج الشعبي.
- إدارة حزب جماهيري.
- كسب الانتخابات.
- قيادة انقلاب عسكري.
- إدارة دولة بعد الاستيلاء عليها.

وقد تكون الحركة وقعت في وهم شائع لدى الشبكات النخبوية:

> اعتقدت أن السيطرة على مواقع حساسة في الدولة تعادل السيطرة على المجتمع.

لكن ليلة 15 يوليو أظهرت الفرق: السيطرة على بعض الطائرات والقواعد والضباط لا تعني السيطرة على قيادة الجيش، والشرطة، والأحزاب، والإعلام، والمساجد، والشوارع، وملايين الناخبين.

حكمي النهائي

سؤالك لا يبرئ تلقائياً الضباط المرتبطين بالحركة، لكنه **يضعف بشدة فرضية أن الانقلاب كان قراراً عقلانياً موحداً اتخذته الحركة بكاملها بعد دراسة البدائل.**

والتفسير الأكثر اتساقاً هو:

> قبل 2013 لم تؤسس الحركة حزباً لأنها كانت تحصل على النفوذ السياسي من خلال العدالة والتنمية، مع الاحتفاظ باستقلالها وغموضها. وبعد 2013 حاولت التأثير انتخابياً من خارج الأحزاب، لكنها اكتشفت أن وزنها الجماهيري أقل بكثير من نفوذها المؤسسي. وعندما أصبحت شبكتها داخل الجيش مهددة بالتصفية، اتخذ جناح ضيق قراراً مذعوراً أو حصل على موافقة مبنية على تقديرات مضللة، فغامر بانقلاب قضى على الحركة بدلاً من إنقاذها.

لذلك، نعم: **كان الطريق الديمقراطي أكثر عقلانية وأخلاقية وأقل خطراً**، لكن سلوكه كان يتطلب من الحركة أن تتحول من شبكة دينية هرمية وغامضة إلى حزب شفاف يقبل المحاسبة والتنافس والخسارة؛ ويبدو أنها أرادت النفوذ السياسي من دون أن تتحمل شروط السياسة الديمقراطية كاملة.

السؤال 5

مثّلت جماعة غولن (حركة الخدمة) نموذجًا مثاليًا لاختراق مؤسسات الدولة من خلال النخبة ذات الولاء التنظيمي المحكم والصبور والمتمدد، ثم انتهت هذه النهاية المأساوية التي بلغت حد العداء التام لها من الدولة التركية؛ اذكر بالتفصيل كيف استطاعت أن تؤدي هذا الاختراق، وكيف استمرت طوال ٣٠ عامًا، وإلى أي مدى وصل نموها ونفوذها؟ ثم اذكر أهم الأسباب التي أدت إلى نهايتها بهذه الصورة القبيحة؟!

الإجابة

قبل الدخول في التفاصيل، هناك تصحيح منهجي مهم: وصف ما حدث كله بأنه «اختراق» صحيح جزئياً، لكنه قد يكون مضللاً إذا لم نفرّق بين ثلاث دوائر مختلفة:

1. **حركة اجتماعية وتعليمية علنية** ضمت مدارس ومعلمين ورجال أعمال ومؤسسات خيرية، وكثير من العاملين فيها لم يكونوا جزءاً من أي نشاط سري.
2. **شبكة تضامن ديني ومهني** تربط الطلاب والخريجين ورجال الأعمال عبر الولاء والتبرعات والتوظيف المتبادل.
3. **تنظيم كوادر داخل أجهزة الدولة** اتُّهم بالعمل وفق تسلسل قيادي غير رسمي، وبإخفاء الانتماء وتقديم ولاء الحركة على الحياد الوظيفي.

الحركة تنفي أن تكون قد أدارت «دولة موازية»، وتقول إن آلاف المتعاطفين معها دخلوا الوظائف بصورة قانونية بعد الدراسة والنجاح في الامتحانات. لكن الغموض التنظيمي، وتركيز المنتمين إليها في الشرطة والقضاء، وطريقة تصرف بعضهم بصورة منسقة، جعل الاعتقاد بوجود بنية أعمق من مجرد التعاطف الفكري واسعاً حتى لدى أطراف تركية معارضة لأردوغان. [1]

أولاً: الفكرة الأساسية التي قامت عليها الحركة

لم يبدأ مشروع غولن بوصفه خطة للاستيلاء الفوري على الدولة، بل بوصفه مشروعاً لإنتاج «**جيل ذهبي**»: شباب متدينون أخلاقياً، متفوقون علمياً، يجيدون اللغات والعلوم الحديثة، ويدخلون مواقع النخبة في الدولة والاقتصاد والمجتمع.

كان التصور الضمني تقريباً:

لا تبدأ بإقامة حزب أو مواجهة الدولة؛ ابدأ بتكوين الإنسان الذي سيدير الدولة بعد عشرين أو ثلاثين عاماً.

وهذا هو معنى الأولوية التي منحتها الحركة للمدرسة والسكن الطلابي ومراكز إعداد الامتحانات، لا للمسجد أو الحزب السياسي. بعد ثلاثة عقود من الاستثمار في التعليم، ظهرت بالفعل طبقة من القضاة والشرطة والأكاديميين والدبلوماسيين ورجال الأعمال ممن درسوا في مؤسسات الحركة أو عاشوا في مساكنها وتأثروا بأفكارها. [1]

ثانياً: كيف بُني خط إنتاج النخبة؟

1. اكتشاف الطالب في سن مبكرة

كانت أهم أدوات الحركة:

- المدارس الخاصة.
- مراكز الدروس التحضيرية المعروفة بـ dershane.
- المساكن الطلابية.
- الشقق الجماعية المعروفة باسم «بيوت النور» Işık Evleri.
- المنح الدراسية والمساعدات المالية.
- حلقات القراءة والتربية المعروفة بـ sohbet.

كان الطالب المتفوق، وخصوصاً القادم من أسرة محافظة أو محدودة الدخل، يحصل على السكن والتعليم والدعم والاستقرار النفسي وشبكة اجتماعية قوية. وبدلاً من أن تكون علاقته بالحركة مجرد حضور درس ديني أسبوعي، كانت حياته اليومية كلها تجري داخل بيئة الحركة: السكن، والمذاكرة، والأصدقاء، والمشرف، والمنحة، والتوجيه المهني. [2]

2. الجمع بين الرعاية والانتقاء

كانت الحركة لا تقدم المساعدة بلا هدف تنظيمي بالضرورة؛ بل كانت تراقب بصورة تدريجية:

- التفوق والذكاء.
- الاستعداد للانضباط.
- القدرة على حفظ السر.
- طبيعة الأسرة والبيئة الاجتماعية.
- الطموح المهني.
- درجة القبول بالتوجيه.

لم يكن كل طالب في مدرسة تابعة للحركة عضواً فيها. كانت هناك دوائر متدرجة: طالب عادي، متعاطف، مشارك في الأنشطة، مقيم في بيت تابع للحركة، عضو ملتزم، ثم مسؤول أو «أخ أكبر» ağabey. هذا التدرج أتاح للحركة قاعدة اجتماعية واسعة، وفي الوقت نفسه نواة داخلية أكثر انضباطاً وأقل ظهوراً. تصف دراسات ميدانية وجود تسلسل من «الإخوة الكبار» المسؤولين عن مدينة أو إقليم أو دولة، مع بقاء جانب كبير من هذا البناء غير معلن. [2]

3. التربية على مفهوم «الخدمة»

لم يكن الولاء يقدم دائماً باعتباره طاعة لتنظيم سياسي، بل باعتباره عملاً دينياً وأخلاقياً: خدمة الناس، نشر التعليم، بناء الإنسان، تمثيل الإسلام بصورة جيدة، والتضحية بالوقت والمال.

هذا مهم نفسياً؛ لأن الفرد لم يكن يرى نفسه موظفاً في جهاز سري، بل جزءاً من رسالة دينية عالمية. وكانت الطاعة للمشرف أو قبول التوجيه المهني تُفسَّر باعتبارها تضحية للمصلحة العامة، لا مجرد خضوع لقيادة تنظيمية.

وبذلك استطاعت الحركة بناء ولاء طويل الأجل أكثر ثباتاً من الولاء الحزبي المعتاد.

4. توجيه التخصصات والمسارات المهنية

بعد دخول الجامعة، لا يُترك الطالب دائماً ليختار طريقه منفرداً. كانت الشبكة توفر:

- إرشاداً إلى التخصصات المطلوبة.
- مساكن في المدن الجامعية.
- كتباً ودروساً وتحضيراً للامتحانات.
- روابط بخريجين أقدم.
- فرص عمل بعد التخرج.
- أحياناً توجيهاً إلى سلك الشرطة أو القضاء أو الإدارة أو التعليم.

ولأن امتحانات الدولة التركية تنافسية، كان التفوق الدراسي الحقيقي عاملاً مركزياً. لم يكن التوسع قائماً فقط على المحسوبية؛ بل على تكوين أشخاص يستطيعون اجتياز الاختبارات والوصول قانونياً إلى مواقع الدولة.

لكن السلطات التركية وجّهت لاحقاً اتهامات بسرقة أسئلة بعض الامتحانات أو تمريرها إلى عناصر مختارة. توجد قضايا وشهادات بهذا الشأن، إلا أن درجة الإثبات تختلف من امتحان إلى آخر، ولذلك لا يصح تعميم الاتهام على جميع من نجحوا أو درسوا في مؤسسات الحركة.

5. بناء شبكة مهنية بعد التوظيف

بعد دخول الخريج إلى الشرطة أو القضاء أو الوزارة، تستمر علاقته بالشبكة من خلال لقاءات دورية ومسؤول مهني أو تنظيمي. ووفق شهادات منشقين ورواية الدولة، كانت بعض القطاعات الحساسة تملك «إماماً» مدنياً يتابع أفراداً في جهاز بعينه، مثل الشرطة أو القضاء أو القوات المسلحة.

تُوصف هذه البنية بأنها **خلوية ومجزأة**: الشخص يعرف مشرفه وعدداً محدوداً من زملائه، ولا يعرف الهيكل كله. ويقلل ذلك من قدرة أي اعتقال أو انشقاق على كشف الشبكة كاملة.

في المؤسسات العسكرية خصوصاً، أشارت تقارير إلى أن المتعاطفين كانوا يُطلب منهم إخفاء ارتباطهم بالحركة وتجنب مظاهر التدين التي قد تمنع قبولهم أو ترقيتهم في جيش شديد العلمانية. [3]

ثالثاً: كيف موّلت الحركة هذا الامتداد؟

1. تبرعات رجال الأعمال

كانت دائرة رجال الأعمال عنصراً أساسياً. التاجر أو صاحب المصنع المتعاطف يقدم جزءاً من دخله فيما يعرف عادة بتبرعات himmet، وتستخدم الأموال في:

- المنح.
- المساكن الطلابية.
- المدارس.
- إرسال المعلمين إلى الخارج.
- الإعلام.
- المؤتمرات والحوار بين الأديان.
- مساعدة الشركات والأعضاء المتعثرين.

في المقابل، يحصل رجال الأعمال على شبكة ثقة وعلاقات تجارية محلية ودولية، ويستفيدون من خريجي المدارس ومن الروابط التي تنشئها المؤسسات في الخارج.

وصل الأمر إلى وجود اتحاد أعمال واسع مثل TUSKON، قيل إنه جمع عشرات الآلاف من الشركات أو ربطها بأنشطة الحركة. لكن أرقام العضوية كانت تشمل شركات مرتبطة بالاتحادات المهنية، ولا تعني أن كل صاحب شركة كان عضواً تنظيمياً ملتزماً. [4]

2. اقتصاد داخلي شبه مكتمل

بمرور الوقت لم تعد الحركة مجرد مدارس، بل أصبحت بيئة اقتصادية وإعلامية واسعة تضم:

- بنك آسيا.
- صحيفة زمان.
- قناة سمان يولو.
- دور نشر ومجلات.
- جامعات خاصة.
- مستشفيات ومراكز طبية.
- شركات تعليمية.
- جمعيات إغاثية وحوارية.
- اتحادات رجال أعمال.

وقبل تفكيكها داخل تركيا، كان أتباع الحركة يديرون جامعات ومستشفيات وجمعيات وبنكاً وإمبراطورية إعلامية ملحوظة. [5]

هذه المؤسسات كانت تؤدي وظيفتين معاً: نشاطاً تجارياً أو خدمياً حقيقياً، وبنية تحتية لإنتاج الكوادر والتمويل والشرعية العامة.

رابعاً: لماذا نجحت المدارس تحديداً؟

1. لأنها قدمت خدمة يحتاجها المجتمع

المدارس المرتبطة بالحركة لم تكن في الغالب مدارس دينية تقليدية؛ بل ركزت على:

- الرياضيات والعلوم.
- اللغات الأجنبية.
- الانضباط.
- المسابقات العلمية.
- القبول الجامعي.
- السلوك المهني الجيد.

وبالتالي تعاملت معها أسر كثيرة باعتبارها مدارس ناجحة، حتى لو لم تكن مرتبطة تنظيمياً بالحركة.

2. لأنها جمعت المحافظة بالحداثة

عرضت الحركة على الأسرة المحافظة معادلة جذابة:

ابنك يستطيع أن يكون متديناً، متفوقاً علمياً، متحدثاً بالإنجليزية، ناجحاً اقتصادياً، ومنفتحاً على العالم في الوقت نفسه.

كان هذا بديلاً عن خيارين لم يكونا مرضيين لكثير من الأسر: علمانية الدولة الصلبة التي تنظر بريبة إلى التدين، أو التدين التقليدي الذي لا يمنح الأبناء بالضرورة أدوات الصعود العلمي والمهني.

3. لأنها أنتجت حراكاً اجتماعياً حقيقياً

عدد كبير من أبناء الأناضول والطبقات محدودة الدخل استطاعوا بفضل المنح والمساكن والدروس دخول الجامعات والوظائف العليا. وهذا خلق امتناناً شخصياً وشعوراً بأن نجاح الفرد مرتبط بالحركة.

وهنا أصبحت العلاقة متينة: الحركة لم تطلب الولاء من شخص غريب؛ بل طلبته ممن دفعته من قرية صغيرة أو أسرة فقيرة إلى منصب معتبر.

خامساً: كيف استمرت قرابة ثلاثين عاماً دون أن تُستأصل؟

1. لأنها لم تظهر نحصم مباشر للدولة

تجنبت الحركة طويلاً إنشاء حزب سياسي أو إعلان برنامج للاستيلاء على الحكم. دعمت شخصيات وأحزاباً مختلفة بحسب الظروف، من تورغوت أوزال إلى بولنت أجاويد ثم حزب العدالة والتنمية.

وقدمت نفسها على أنها حركة تعليم وحوار وخدمة اجتماعية، لا تنظيماً سياسياً. هذا مكّنها من بناء النفوذ من دون إثارة التحالف المضاد الذي كان سيظهر فوراً لو أعلنت نفسها حزباً يسعى إلى الحكم. [1]

2. لأنها تكيّفت مع الأنظمة المختلفة

مرت الحركة بفترات:

- حكم عسكري.
- حكومات يمينية وسطية.
- حكومات ائتلافية.
- صعود الإسلاميين.
- حملة 28 فبراير العلمانية.
- حكم العدالة والتنمية.

وفي كل مرحلة أعادت صياغة خطابها بما يسمح بالبقاء. لم تربط وجودها الرسمي بحزب واحد حتى تحالفها العميق مع العدالة والتنمية.

3. لأنها كانت مفيدة للدولة التركية

مدارسها في آسيا الوسطى وإفريقيا والبلقان كانت تنشر اللغة والثقافة التركية وتربط النخب المحلية بتركيا. وفي سنوات العدالة والتنمية الأولى تعاملت الحكومة معها كأداة من أدوات القوة الناعمة التركية، وروّجت أحياناً لنجاحها الدولي. عشية الانقسام، كان للحركة أكثر من ألف مدرسة مستوحاة من أفكار غولن حول العالم، في نحو 130–140 دولة وفق تقديرات متقاربة. [1]

4. لأنها لم تكن منظمة مسجلة واحدة

لم يكن هناك دفتر عضوية واضح أو قيادة معلنة يمكن حلها بقرار إداري واحد. كانت المؤسسات مسجلة بأسماء جمعيات وشركات ومؤسسات محلية مختلفة، وكان ارتباطها بغولن يوصف أحياناً بأنه «إلهام فكري» لا تبعية قانونية.

هذه المرونة ساعدتها على التوسع، لكنها جعلت حدودها مستحيلة التحديد تقريباً: من هو العضو؟ من هو المتعاطف؟ من هو مجرد موظف؟ ومن هو الملتزم بالهيكل الداخلي؟ [9]

5. السرية كانت لها مبررات تاريخية مقنعة لأتباعها

منذ تأسيس الجمهورية، خضعت الطرق والجماعات الدينية لضغوط وحظر، وظلت المؤسسة العسكرية الكمالية تتدخل في السياسة. لذلك استطاعت القيادة إقناع أتباعها بأن إخفاء الانتماء ليس خداعاً، بل ضرورة لحماية المؤمنين من دولة معادية للدين.

لكن ما بدأ بوصفه حماية من الاضطهاد تحول تدريجياً إلى وسيلة لممارسة نفوذ غير خاضع للمحاسبة.

سادساً: المرحلة الذهبية: التحالف مع حزب العدالة والتنمية

من 2002 تقريباً حتى بداية العقد التالي، تكامل الطرفان بصورة فعالة:

- حزب العدالة والتنمية يملك الشرعية الانتخابية والقاعدة الجماهيرية.
- الحركة تملك الكوادر المتعلمة وشبكات الشرطة والقضاء والإعلام والأعمال.
- كلاهما يريد تقليص وصاية الجيش والكمالية الصلبة.

- كلاهما تعرض سابقاً لضغوط المؤسسة العلمانية.

ساعد إعلام الحركة الحكومة، ودعم أتباعها المسار الانتخابي والإصلاحات، بينما أتاحت حكومة العدالة والتنمية مجالاً أوسع لترقي كوادر محافظة داخل مؤسسات كانت مغلقة نسبياً أمامهم. وتقر مصادر بحثية بأن رأس المال البشري والشبكات التابعة للحركة أفادا الحزب خلال سنوات تحالفهما. [6]

محاكمات أرغنكون والمطرقة

كانت هذه المحاكمات نقطة تحول. فقد استهدفت ضباطاً وصحفيين وشخصيات قومية وعلمانية متهمة بالتآمر على الحكومة. في بدايتها تضمنت بعض الملفات وقائع وشبكات حقيقية تستحق التحقيق، لكن المحاكمات توسعت، وظهرت أدلة مزورة أو مشكوك فيها واتهامات شديدة الاتساع.

يرى تحليل أوروبي بارز أن عناصر مرتبطة بالحركة داخل الشرطة والقضاء استخدمت هذه المحاكمات لإقصاء خصوم سياسيين، بمساندة حكومة العدالة والتنمية التي كانت تريد تحطيم الوصاية العسكرية. وبحلول نهاية هذه المرحلة، أصبحت الحركة تشغل الفراغ الذي خلفه تراجع «الدولة العميقة» الكمالية. [3]

وهنا بدأ الخلل الجوهري: الحركة لم تعد فقط تنتج خريجين ناجحين، بل باتت متهمة باستخدام سلطات التحقيق والتنصت والاتهام والمحاكمة ضد خصومها.

سابعاً: إلى أي مدى وصل نفوذها؟

لا يمكن إعطاء رقم دقيق، لأن الحركة لم تملك عضوية معلنة، ولأن الحكومات التركية بعد 2016 وسعت تعريف «العضو» إلى درجات متفاوتة من الصلة. لكن يمكن قياس نفوذها بأربعة مؤشرات.

1. الانتشار الاجتماعي

كانت التقديرات تتحدث عن مئات الآلاف من الأتباع الملتزمين وملايين المتعاطفين أو المتأثرين، لكن الأرقام التي تصل إلى عدة ملايين لا تعني أعضاء يأتمرون بأمر قيادة واحدة. كارنيغي وصفها عام 2013 بأنها شبكة ذات ملايين من المتابعين وفروع في قرابة 140 دولة، مع استحالة القياس الدقيق. [1]

2. الانتشار التعليمي الدولي

كان هناك أكثر من ألف مدرسة مرتبطة أو مستوحاة من الحركة عالمياً، إضافة إلى جامعات ومساكن ومراكز ثقافية. بعض التقديرات ترفع العدد إلى ألفي مؤسسة تعليمية إذا جُمعت المدارس ومراكز الدروس والمساكن وأنواع أخرى من المؤسسات، لكن لا توجد قاعدة بيانات مركزية محايدة تثبت رقماً واحداً. [7]

3. النفوذ الاقتصادي والإعلامي

كان لديها أو لدى المتعاطفين معها:

- واحدة من أكبر الصحف التركية، «زمان».

- شبكة تلفزيونية وإذاعية.
- بنك إسلامي معروف.
- جامعات ومستشفيات.
- اتحادات أعمال واسعة.
- شركات ومؤسسات في دول كثيرة.

لم تكن هذه المؤسسات ملكية موحدة باسم غولن، لكنها عملت ضمن فضاء اجتماعي واقتصادي متقارب. [8]

4. النفوذ داخل الدولة

هذا هو الجزء الأكثر غموضاً والأكثر خطورة. وصف تقرير للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية الحركة بأنها كانت تضم عشرات الآلاف داخل البيروقراطية، مع حضور ملحوظ في الشرطة والقضاء، ومع صعوبة معرفة الأسماء أو تتبع الأوامر. وتحدثت تحليلات أخرى عن نفوذ وصل إلى الجيش والاستخبارات وأجهزة الموارد البشرية العسكرية، لكن الأرقام الحكومية اللاحقة لا يمكن اعتمادها وحدها، لأنها خلطت أحياناً بين المشتبه فيه والمتعاطف والعضو الفعلي. [3]

وبالتالي كانت الحركة عند ذروتها:

أقوى من حزب صغير، وأوسع من طريقة دينية عادية، وأقل شفافية من مؤسسة مجتمع مدني، لكنها لم تكن تملك الدولة كلها ولا قاعدة انتخابية مستقلة تضاهي حزب العدالة والتنمية.

ثامناً: بداية الانهيار

1. تحولت الشراكة إلى تنازع على السيادة

عندما كان العدو المشترك هو المؤسسة الكمالية، أمكن للطرفين التعاون. وبعد إضعاف الجيش والقضاء العلماني القديم، ظهر السؤال:

لمن تخضع الشرطة والقضاء والبيروقراطية فعلياً: للحكومة المنتخبة أم لشبكة لها قيادتها الخاصة؟

لم يعد الخلاف فكرياً فقط، بل أصبح خلافاً حول من يملك القرار النهائي داخل الدولة.

2. أزمة هاكان فيدان عام 2012

في فبراير 2012 حاول مدعٍ عام استدعاء رئيس الاستخبارات هاكان فيدان للتحقيق بشأن المفاوضات السرية مع حزب العمال الكردستاني. اعتبر أردوغان ذلك استهدافاً مباشراً لأقرب رجاله ومحاولة لوضع السياسة الأمنية تحت سلطة شبكة داخل القضاء والشرطة.

تُعد هذه الواقعة من أبرز اللحظات التي أدرك فيها أردوغان أن حليفه السابق قد يملك قدرة مستقلة على التحقيق مع رجال الدولة خارج إرادة الحكومة. [3]

3. الخلاف على المناصب السياسية والإدارية

مع تزايد القوة، أرادت الحركة حصصاً أكبر في التعيينات والترشيحات، بينما لم يكن أردوغان مستعداً لقبول شريك غير منتخب يملك نفوذاً داخل الدولة.

الحركة من جانبها رأت أن أردوغان أصبح سلطوياً، شخصانياً، وغير مستعد لتقاسم السلطة أو احترام استقلال مؤسسات الدولة. وهكذا كان كل طرف يصف الآخر بالطغيان:

- أردوغان: «دولة موازية».
- الحركة: «حكم فردي فاسد».

4. قرار إغلاق مراكز الدروس

كانت مراكز dershane العمود الفقري للحركة؛ فهي تجمع بين التمويل، واكتشاف الطلاب، وتوجيههم، وربط الأسر بالشبكة. عندما قررت الحكومة إغلاقها أو تحويلها، اعتبرت الحركة القرار محاولة لقطع شريانها البشري والمالي.

وصف تحليل ECFR هذه المراكز بأنها أداة أساسية للتجنيد والتمويل، وأن الصدام حولها جعل الانقسام علنياً في نوفمبر 2013. [3]

5. تحقيقات الفساد في ديسمبر 2013

فتحت الشرطة والنيابة تحقيقات طالت وزراء ورجال أعمال وأشخاصاً من دائرة أردوغان. احتوت الملفات على اتهامات خطيرة بالفساد، لكن الحكومة رأت أن توقيت العمليات وطريقتها والتسجيلات المسربة أثبتت استخدام الحركة لجهاز القضاء والشرطة لإسقاط الحكومة.

منذ ذلك الوقت، تحول الصراع من خلاف داخل معسكر محافظ إلى حرب وجود:

- الحكومة بدأت تطهير الشرطة والقضاء.
- استهدفت وسائل الإعلام والبنك والشركات.
- الحركة استخدمت إعلامها وشبكاتها ضد أردوغان.
- أصبح التعايش مستحيلاً. [11]

تاسعاً: الأسباب العميقة التي أدت إلى هذه النهاية

السبب الأول: التناقض بين الخطاب والممارسة

قدمت الحركة نفسها باعتبارها غير سياسية، لكنها بنت نفوذاً واسعاً في أكثر المؤسسات السياسية حساسية.

ليس الخطأ أن يكون للقاضي أو الشرطي معتقد ديني؛ الخطأ يبدأ عندما يصبح ولاؤه لشبكة غير معلنة مؤثراً في:

- من يُحقق معه.
- من يُرقّى.

- من يُنصت إليه.
- أي قضية تُفتح أو تُغلق.
- كيف تستخدم سلطة الدولة ضد الخصوم.

كلما اتسع الفرق بين الصورة الخيرية العلنية والقدرة السياسية الخفية، أصبح الانفجار أكثر احتمالاً.

السبب الثاني: غياب الشفافية والمحاسبة الداخلية

لم تكن هناك:

- عضوية معلنة.
- قيادة منتخبة.
- ميزانية موحدة منشورة.
- آلية مستقلة لمحاسبة المسؤولين.
- حدود واضحة بين النشاط الدعوي والوظيفة العامة.
- فصل بين القيادة الروحية والقرارات السياسية.

هذا الغموض ساعد الحركة في الصعود، لكنه جعلها غير قادرة على تصحيح أخطائها أو إثبات براءتها عندما وُجهت إليها الاتهامات.

حتى لجنة مجلس العموم البريطاني، التي لم تقبل الرواية التركية كاملة، قالت إن نقص الشفافية منعها من الاطمئنان إلى أن جميع أنشطة الحركة خيرية بحتة. [10]

السبب الثالث: الإفراط في القوة

كانت الحركة ناجحة عندما كانت تستثمر في التعليم وتنتج النخب. وبدأ سقوطها عندما استخدم أفراد مرتبطون بها أدوات الدولة في صراعات سياسية وقضائية.

محاكمات واسعة، تنصت، تسريبات، صراعات الترقية، وتحقيقات ضد مراكز قوة متعددة صنعت للحركة خصوماً داخل:

- الجيش العلماني.
- القوميين.
- اليسار.
- الصحافة.
- حزب العدالة والتنمية.
- الاستخبارات.
- جماعات دينية منافسة.

وبحلول 2016، أصبح العداء للحركة واحداً من القضايا القليلة التي تجمع طيفاً واسعاً من الأتراك، بمن فيهم خصوم أردوغان. [3]

السبب الرابع: الاعتماد على حماية أردوغان

لم يكن تمدد الحركة داخل الدولة نتاج قوتها وحدها؛ بل استفاد من قرارات الحكومة ومن التحالف ضد المؤسسة الكمالية. عندما انقلبت الحكومة عليها، فقدت:

- الغطاء السياسي.
- الترقيات.
- الحماية القضائية.
- إمكانية العمل العلني.
- القدرة على تمويل مؤسساتها.
- شرعية تمثيل تركيا في الخارج.

المفارقة أن الطرف الذي ساعدها على الوصول إلى ذروتها كان الأقدر على تفكيكها؛ لأنه عرف مواقعها وآليات عملها واستفاد سابقاً من كوادرها.

السبب الخامس: عدم امتلاك شرعية انتخابية مستقلة

رغم المدارس والإعلام والأموال، لم يكن للحركة حزب أو تفويض شعبي. وعندما دخلت صراعاً مباشراً مع حكومة تفوز بالانتخابات، لم تستطع مواجهة أردوغان في الشارع أو الصندوق.

كان نفوذها داخل المؤسسات أكبر بكثير من قدرتها على حشد الجمهور. وهذا خلق اختلالاً خطيراً: قوة بيروقراطية كبيرة بلا شرعية سياسية مساوية لها.

السبب السادس: ثقافة الولاء أكثر من ثقافة النقد

التنظيم طويل النفس شديد الانضباط قد ينجح في تنفيذ الخطط، لكنه معرض لمشكلة «غرف الصدى». المسؤولون الأدنى يميلون إلى رفع الأخبار التي ترضي القيادة، والاعتراض قد يُفسر على أنه ضعف في الإيمان أو الخدمة.

وبذلك يمكن أن تصل القيادة إلى تقديرات مضخمة عن:

- عدد الموالين.
- قدرة الحركة على التحكم في المؤسسات.
- استعداد المجتمع لتقبلها.
- ضعف الخصوم.
- إمكانية النجاة من المواجهة.

وهذا تفسير محتمل ـ لا واقعة مثبتة ـ لسوء تقدير الحركة لقوة أردوغان والدولة والمجتمع.

السبب السابع: انقلاب 15 يوليو

سواء ثبت أن غولن نفسه أمر به أم لم يثبت، فإن وجود ضباط ومدنيين مرتبطين بالحركة في قلب العملية جعل الانقلاب كارثة نهائية عليها.

الدليل العلني على إصدار غولن شخصياً للأمر ظل غير قاطع، كما قالت لجنة مجلس العموم البريطاني إن مسؤولية القيادة المركزية لم تثبت لديها حينها. لكن اللجنة نفسها أقرت بوجود أفراد غولنيين مشاركين، وبأن الحركة امتلكت الدافع والوسائل والفرصة، مع احتمال مشاركة كماليين وغيرهم أيضاً. [10]

عملياً، أدى الانقلاب إلى:

- تحويل الحركة من خصم سياسي إلى عدو أمني وجودي.
- إسقاط أي تعاطف شعبي محتمل معها.
- منح الحكومة غطاءً واسعاً للتطهير.
- توحيد قطاعات كبيرة من المجتمع ضدها.
- تسهيل إغلاق مؤسساتها ومصادرة أصولها.
- جعل الدفاع عن الحركة سياسياً شديد الكلفة.

السبب الثامن: اتساع رد الدولة إلى ما وراء المسؤولين الفعليين

كان للدولة حق التحقيق في الانقلاب وتفكيك أي شبكة عسكرية سرية، لكن الإجراءات توسعت إلى عشرات الآلاف من المعلمين والموظفين ورجال الأعمال والأسر، وأحياناً استندت إلى صلات مثل العمل في مؤسسة، أو استخدام تطبيق، أو إيداع المال في بنك.

خلال الفترة التالية للانقلاب، فُصل أكثر من 130 ألف موظف عام وأكثر من 23 ألف عسكري وفق أرقام جمعتها AP، وأُغلقت مئات المؤسسات والمدارس ووسائل الإعلام. كما انتقدت تقارير دولية ضعف التمييز بين المتورط المباشر والمتعاطف والموظف العادي. [5]

فالانهيار لم يكن نتيجة أخطاء الحركة وحدها، بل أيضاً نتيجة استخدام الدولة قوة استثنائية واسعة، امتدت في حالات كثيرة إلى ما يتجاوز المسؤولية الجنائية الفردية.

عاشراً: هل انتهت الحركة فعلاً؟

داخل تركيا: انتهت تقريباً كقوة مؤسساتية علنية

لم يعد لها بصورة قانونية:

- مدارس وجامعات معترف بها باسمها.
- بنك.
- إعلام كبير.

- اتحاد أعمال.
- حضور معلن في مؤسسات الدولة.
- قدرة مشروعة على التنظيم والحشد.

وقد نجحت الدولة في تفكيك بنيتها المحلية إلى حد بعيد، مع استمرار حملات الملاحقة حتى السنوات الأخيرة.

خارج تركيا: لم تنتهِ

ما تزال شبكات تعليمية وحوارية وإنسانية مرتبطة بالحركة تعمل في أوروبا والولايات المتحدة وإفريقيا وآسيا، لكنها:

- فقدت دعم الدولة التركية.
- خسرت مدارس في دول استجابت لضغط أنقرة.
- تحولت من حركة ذات مركز تركي إلى شبكة منفية ومشتتة.
- تواجه أزمة قيادة وهوية بعد وفاة فتح الله غولن عام 2024.
- تحاول تقديم نفسها بصورة أكثر محلية ولامركزية.

بعد وفاة غولن، بقيت الحركة موجودة في شبكات المهجر، لكن مستقبل قيادتها ووحدتها أصبح أكثر غموضاً. أما الحكومة التركية فأعلنت أن وفاته لن تنهي ملاحقة التنظيم. [12]

الحكم النهائي

نجاح حركة الخدمة لم يكن سراً خارقاً، بل كان نتيجة منظومة شديدة الكفاءة:

تكتشف الطالب، ترعاه، تربيه، تموّل تعليمه، توجه مهنته، تربطه بشبكة أقدم منه، تساعده على الترقي، ثم تطلب منه خدمة الشبكة التي صنعت نجاحه.

واستمرت ثلاثين عاماً لأنها جمعت بين:

- خدمة اجتماعية حقيقية.
- تفوق تعليمي.
- تمويل خاص مستدام.
- انضباط ديني.
- غموض تنظيمي.
- مرونة سياسية.
- تحالفات مع الحكومات.
- قدرة على إنتاج النخبة جيلاً بعد جيل.

لكن العوامل نفسها تحولت إلى أسباب لسقوطها:

- السرية تحولت إلى شبهة تآمر.
- الولاء تحول إلى دولة موازية.
- التضامن تحول إلى محاباة.
- التوسع تحول إلى شراهة للسلطة.
- التحالف مع الحكومة تحول إلى صراع سيادة.
- النفوذ البيروقراطي لم تدعمه شرعية انتخابية.
- مشاركة عناصر مرتبطة بها في الانقلاب ـ مع بقاء دور غولن الشخصي غير محسوم علناً ـ دمرت ما بقي من شرعيتها.

لذلك فإن نهايتها داخل تركيا لم تكن حادثاً مفاجئاً فقط، بل كانت انفجاراً للتناقض البنيوي بين حركة تقول إنها مدنية غير سياسية، وشبكة أصبحت تمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً كبيراً من دون شفافية أو تفويض شعبي. ومع ذلك، من الإنصاف أيضاً الفصل بين النواة التنظيمية السرية وبين ملايين الطلاب والموظفين والمتعاطفين الذين مروا بمؤسسات الحركة ولم يشاركوا في أي نشاط غير قانوني.

****

المصادر والمراجع

جُمعت أدناه جميع المصادر الإلكترونية الواردة في الإجابات. الروابط مضمّنة وقابلة للنقر.

• [1] مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي — Consequences for Turkish Democracy from Split Between the AKP and Gülen — فتح المصدر

• [2] دراسة أكاديمية — The Netherlands and the Gülen Movement — فتح المصدر

• [3] المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية — The Good, the Bad and the Gülenists — فتح المصدر

• [4] مجلة TIME — Turkey Coup and the Fethullah Gülen Movement — فتح المصدر

• [5] وكالة أسوشيتد برس — تفكيك مؤسسات الحركة وإجراءات ما بعد الانقلاب — فتح المصدر

• [6] مؤسسة بروكينغز — دراسة عن الحركة وعلاقتها بحزب العدالة والتنمية — فتح المصدر

• [7] مؤسسة بروكينغز — Islam as Statecraft: Turkey and the Gülen Movement — فتح المصدر

• [8] مجلة The New Yorker — The Deep State — فتح المصدر

• [9] وزارة الداخلية البريطانية — Country Policy and Information Note: Gülenist Movement — فتح المصدر

• [10] لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني — Gülen Movement and Coup Evidence — فتح المصدر

• [11] مؤسسة بروكينغز — النظام الرئاسي والصراع السياسي في تركيا — فتح المصدر

• [12] وكالة رويترز — وفاة فتح الله غولن ومستقبل الحركة — فتح المصدر

• وكالة الأناضول — الحكم الكامل في قضية قاعدة أقنجي — فتح المصدر

• المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية — Who planned and executed the attempted coup? — فتح المصدر

• لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني — The Gülen movement — فتح المصدر

• مؤسسة RAND — Turkey's Nationalist Course — فتح المصدر

• المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان — Grand Chamber judgment concerning Türkiye — فتح المصدر

• لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني — Evidence about responsibility for the coup — فتح المصدر

• رويترز — تقييم الاستخبارات الألمانية لدور غولن — فتح المصدر

• The New Yorker — Turkey's Thirty-Year Coup — فتح المصدر

• معهد الشرق الأوسط — Unpacking Turkey's Failed Coup — فتح المصدر

• البنك الدولي — معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا — فتح المصدر

• The Guardian — هجوم مطار أتاتورك 2016 — فتح المصدر

• Sustainable Governance Indicators — Turkey 2016 — فتح المصدر

• Scandinavian Journal of Military Studies — محاولة الانقلاب وبيان مجلس السلام — فتح المصدر

• المحكمة الدستورية التركية — الدستور التركي باللغة الإنجليزية — فتح المصدر

• رويترز — أحكام قضية الانقلاب عام 2019 — فتح المصدر

• Radio Free Europe/Radio Liberty — أحكام عملية مرمريس — فتح المصدر

• مؤسسة بروكينغز — The Failed Coup and Turkey's Gülenist Predicament — فتح المصدر

• المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية SWP — Turkey's Reconfigured State — فتح المصدر

• المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان — حكم يالتشن كايا وByLock — فتح المصدر

• مؤسسة كارنيغي — Turkey's Gülen Movement: Between Social Activism and Politics — فتح المصدر

• المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات — الخريطة السياسية التركية قبيل الانتخابات المحلية — فتح المصدر

• المعهد الألماني SWP — The Gülen Movement — فتح المصدر

• المعهد الإيطالي للشؤون الدولية — الانتخابات الرئاسية التركية 2014 — فتح المصدر